

ملخص الدراسة باللغة العربية :

تناولت هذه الدراسة أهم الجهود الدولية لمواجهة الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان، إذ أن المجتمع الدولي متمثلاً بمنظمة الأمم المتحدة بذل جهوداً كبيرة لمواجهة الكوارث والحد منها والاستجابة لها في حالات وقوعها، ويعد العقد الدولي لمواجهة الكوارث (1990-1999) من أهم الترتيبات المؤسسية التي وضعتها الأمم المتحدة لمواجهة الكوارث والحد منها والتأهب لها، إضافة إلى الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث التي أطلقتها منظمة الأمم المتحدة عام 2000م بعد انتهاء العقد الدولي لمواجهة الكوارث.

كما بذلت منظمة الأمم المتحدة جهوداً كبيرة لعقد مؤتمرات دولية تتعلق بمواجهة الكوارث، وتكللت هذه الجهود بعقد ثلاثة مؤتمرات دولية في اليابان، إذ عقد المؤتمر الأول عام 1994م وقد صدر عن هذا المؤتمر (استراتيجيه يوكوهاما من اجل عالم أكثر أمناً: مبادئ توجيهية لاتقاء الكوارث الطبيعية والتأهب لها والتخفيف من حدتها)، وعقد المؤتمر العالمي الثاني المعني بالحد من الكوارث عام 2005م، وقدم الاتفاق في هذا المؤتمر على إطار عمل هيوغو (2005-2015)، وبعد انتهاء مدة هذا الإطار تم عقد المؤتمر العالمي الثالث المعني بالحد من الكوارث عام 2015م وقد اتفقت الدول المشاركة في هذا المؤتمر على إطار سندي (2015-2030)

كما أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدداً كبيراً من القرارات، التي تدعو فيها الدول إلى مواجهة الكوارث بوضع استراتيجيات محلية، استناداً لما جاء في الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وقرارات تدعو فيها إلى تنسيق المساعدات الإنسانية في حالات الكوارث، ومن أهم هذه القرارات هو القرار رقم 46/182 الذي أعطى لمنظمة الأمم المتحدة دوراً فريداً ومتميزاً لتنسيق المساعدات الإنسانية في حالات الكوارث.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها المجتمع الدولي، إلا أنه لا توجد اتفاقية دولية متعددة الأطراف تنظم مسألة المساعدات الإنسانية في حالات الكوارث، ولكن هناك العديد من الاتفاقيات العالمية القطاعية ذات الصلة بالكوارث، إضافة إلى العدد الكبير من الاتفاقيات الدولية الإقليمية ودون الإقليمية والثنائية، وبناء على ما جاء في هذه الاتفاقيات، وما نصت عليه قواعد القانون الدولي الإنساني، وما دعت إليه قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة خلصت الدراسة إلى إمكانية جمع هذه القواعد القانونية ووضعها في إطار خاص بالاستجابة في حالات الكوارث، والتي يمكن أن نطلق عليه بالقانون الدولي للاستجابة في حالات الكوارث، وقد أطلقت الدراسة عبارة الاستجابة في حالات الكوارث بدلا من المساعدات الإنسانية في حالات الكوارث، وذلك لتمييزها عن المساعدات الإنسانية في حالات النزاعات المسلحة التي تنظمها قواعد القانون الدولي الإنساني.